In search for commitments towards political reform and women´s rights

"نحو المشاركة السياسية الفاعلة للنساء في الأردن"
الخلاصات الصادرة عن المائدة المستديرة
بتاريخ 9 حزيران 2014

بدعوة من جمعية النساء العربيات والشبكة العربية للتربية المدنيه (انهر) والمبادرة النسوية الأوروبية ومنظمة التضامن الاسبانية، عقدت مائدة مستديرة في عمان بتاريخ 9 حزيران ضمن مشروع : "البحث عن الالتزامات الحكومية بالاصلاح السياسي والالتزام بحقوق النساء" بدعم من الاتحاد الأوروبي. شارك في المائدة المستديرة 30 ناشطة نسوية يمثلن البرلمان والأحزاب السياسية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني والصحافة والوزارات الحكومية بالإضافة لممثلات عن المنظمات الأوروبية المشاركة بالمشروع وممثلات عن المفوضية الأوروبية في عمان

كان هدف المائدة المستديرة دراسة التحديات والفرص وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة من أجل المساهمة في بناء جدول أعمال مشترك لتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية عن طريق:

1. إعداد تحليل مشترك للأسباب والتحديات التي تحول دون وصول الناشطات النسويات إلى الحلبة السياسية
2. تبادل الخبرات وأفضل الممارسات للتغلب على التحديات
3. صياغة توصيات أولية لإعداد جدول أعمال مشترك للتغلب على التحديات والعقبات التي تم التعرف عليها

استندت المداولات إلى استنتاجات المؤتمر الوزاري الثالث لدول الاتحاد من أجل المتوسط حول "تعزيز دور المرأة في المجتمع" والذي عقد في باريس في 12 أيلول/ سبتمبر2013 والنتائج التي تم التوصل اليها في ندوة "المرأة والسياسة" التي عقدت في الاسكندرية لتحديد التحديات التي تواجهها النساء العاملات في السياسة وكذلك التوصيات الصادرة عن المؤتمر الأورومتوسطي حول "حقوق المرأة وبناء الديمقراطية لتطوير جدول أعمال مشترك من أجل المساواة بين النساء والرجال" والذي عقد في عمان في حزيران 2013.

شكلت هذه الفعالية نقلة نوعية من حيث البحث بعمق موضوعي المشاركة النسائية والتمثيل النسائي في الحياة السياسية وخرجت بالنتائج والخلاصات التالية:

النتائج والخلاصات

توصلت المشاركات خلال التحليل إلى وجود تحديات ضخمة أمام مشاركة النساء السياسية، خاصة أمام اللواتي الناشطات اللاتي يدافعن عن حقوق النساء، من بينها:

التحديات والعقبات

العقبات الناجمة عن البنية الهيكلية للمجتمع الأردني

- لا تتعلق مشاركة النساء في دوائر صنع القرار السياسي بالمسألة الديمقراطية فقط بل ترتكز على قضية العدالة الاجتماعية. ذلك أن إقصاء النساء عن صنع القرار لم يأت بين يوم وليلة بل هناك بنية مجتمعية سائدة تقوم على التوزيع غير العادل للسلطة بين النساء والرجال. هذه البنية المجتمعية تعمل على الحفاظ على التمثيل المتدني للنساء في مواقع صنع القرار لإن المجتمع وصناع القرار والمجال التشريعي يتعاملون الآن مع الأمور وكأن

This project is funded by
The European Union

النساء قد حصلن على ما يكفي من الفرص المتساوية ويمكنهن المنافسة متناسين أن هناك إقصاء تاريخي وحرمان طويل للنساء من المشاركة في الحياة العامة وفي المجال السياسي.

- يتم بناء العلاقات السياسية على الجمع ما بين العادات الذكورية المحلية الدارجة والقيم الذكورية المتداولة عالمياً. وهذا الدمج يؤدي إلى الإبقاء على أشكال متفاوتة من التمييز ضد النساء أثناء عمليات الإصلاح. فالمفهوم التقليدي للديمقراطية لا يتضمن منظور جندري يسمح بتواجد النساء ولذلك يتجه الإصلاح الديمقراطي لإنتاج البنى المجتمعية القديمة نفسها والتي تقوم على إقصاء النساء، خاصة المناديات بحقوق النساء.

- لا تتوفر بحوث ودراسات كافية لتسليط الضوء على التحديات والعقبات التي تعيق مشاركة النساء في التشكيلات والأحزاب السياسية وكذلك في جميع مواقع صنع القرار والحياة السياسية. وليس هناك من دراسات للكشف عن العلاقة ما بين انخفاض تمثيل النساء في الحياة الاقتصادية وتمثيلهن في الحياة السياسية وفي الحياة العامة.

العقبات التشريعية

- المجال التشريعي يقاوم مشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال. الدستور الأردني لا يؤكد على رفض التمييز حسب "النوع الاجتماعي" ولا يتضمن مواد خاصة تتيح المشاركة المتساوية للنساء في الحياة السياسية.

- لا يتيح نظام الكوتا المتبع في الأردن المجال لمناقشة موضوع التمييز ضد مشاركة النساء في المجالس المنتخبة ولا يساهم في عدالة تمثيل المرأة في القوائم النسبية. إذ أن تخصيص مقاعد بتوزيع معين يقلص إمكانية تشكيل كتلة نسائية عابرة للأحزاب للدفاع عن حقوق النساء المتساوية والتي من شأنها إحداث التغيير المنشود.

- لا يوجد إجراء من ضمن الكوتا النسائية يساعد على تثبيت أسماء نساء في مقدمة القوائم النسبية التي تم اعتمادها حديثاً في قانون الانتخابات، ليمكنهن من الفوز. ولذلك فإن مشاركة النساء في المجالس المنتخبة ضعيفة وتجميلية وتحتاج إلى دفعة قوية للأمام بالاستناد إلى مفهوم المشاركة في السلطة حتى تستطيع النساء المساهمة الفعالة في الحياة السياسية في العصر الحديث.

- تعزز التشريعات والقوانين الأساسية القائمة الأدوار النمطية للنساء والسيطرة على مصائرهن، مثل: قانون الأحوال الشخصية، قانون التقاعد المدني وقانون الضمان الاجتماعي وقانون الجنسية وقانون جواز السفر.

العقبات الاجتماعية:

- هناك عقبات اجتماعية متجذرة وتحتاج إلى معالجة ووضح حلول ومن بينها، مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي وهو مكون أساس في تركيبة المجتمع الذكوري الذي يتجاهل مبدأ المساواة بين النساء والرجال ويعزز هيمنة الرجال ويبقي على التمييز ضد النساء.

This project is funded by
The European Union

- الأحزاب السياسية تقوم بدورها على تركيبة ذكورية بكم تاريخا وطريقة عملها. ويتم استدعاء النساء للتعامل مع القضايا النسائية المحددة. ولا توجد كوتا نسائية ضمن قانون الأحزاب.

- المنظمات النسائية، بدورها، لا تشارك الرجال التقدميين الذين يشاركونها الرؤية ذاتها والقيم الداعية للمساواة في برامجهم ومبادراتهم لمواجهة الاستقطاب الاجتماعي وإيجاد حلول للقضايا الاجتماعية المزمنة.

- غياب التعاون على أسس من التضامن بين المدافعات عن حقوق النساءأنفسهن وما بينهن وبين البرلمانيات ويشكل مثل هذا التعاون مفتاح لتقوية العناصر التي تحتاج بعضها البعض لواجهة التحيات المشتركة.

- لم يجري حتى الآن توفير الإمكانية لقيام حوار متعدد الأطراف بين المعنيين بالدفاع عن حقوق النساء فيما بين الناشطات النسويات، الباحثات، السياسيات، ناشطات حقوقيات وبين صناع السياسيات والقرارات حيث يمكن مناقشة موضوعات تتعلق بالديمقراطية، المشاركة وعلاقات القوة/السلطة بين النساء والرجال من منظور المساواة.

- وهناك صورة نمطية متجذرة في ثقافتنا تتعلق بما يسمى "الهوية الأنثوية" التي تفتقر إلى الاهتمام أو القدرة على امتلاك السلطة وإدارة مباحثات خشنة وقاسية. هذه الصورة النمطية المتأصلة ناجمة عن تكوين تاريخي يستخدم لإقصاء النساء من الحياة العامة والحياة السياسية.

التغلب على العقبات:

نقاط أولية وممارسات ناجحة

تداولت المشاركات بالأمور الأولية التي نحتاجها كمدخل لتغيير الوضع على الأصعدة كافة. وجرى النقاش برؤية تستند على الايمان بالديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق، فقد أكدت المشاركات على أن الديمقراطية تتطلب المشاركة المتساوية، والاشتراك في السلطة بالحقوق والواجبات وحقوق المواطنة الكاملة. وبناء على تلك المداولات، فقد تم الأخذ بالنقاط الأولية التالية:

- إن إيجاد مناخ ملائم لمشاركة النساء في الحياة السياسية من أجل تنفيذ برنامج عمل خاص بحقوق النساء يتطلب دمج الخطابين التاليين: خطاب الحقوق وخطاب العدالة الاجتماعية حيثما تتوفر الامكانية لعقد حوارات حول الديمقراطية والاصلاح من منظور جندري وحيث يمكن لكل الأطراف الاستمرار بتطوير المفاهيم التقليدية.

- التصدي لقضية مشاركة النساء في مواقع صنع القرار بنظرة شمولية باعتبارها قضية نابعة من حاجة اجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية ولا تعتمد على الكفايات. أي أن التحليل يجب أن يستند على أن تواجد النساء هو مقياس للديمقراطية وليس نتيجة وأثر تلقائي وتواجد النساء عامل مساند لتقدم قضية حقوق النساء.

This project is funded by
The European Union

- اعتبار مشاركة النساء حق لهن كمواطنات والتزام من قبل الدولة حسب الاتفاقيات الدولية. ومن هنا، فإن التحفظ على الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية سيداو يجب إزالته حتى لا يعتبر شكل من أشكال إنكار حق المواطنة أو إدامة التمييز الرسمي والتشريعي لإقصاء النساء من الحياة السياسية ومراكز صنع القرار.

- هناك حاجة لقانون انتخابي يعطي فرص أفضل للنساء ولا يبقي على الصوت الواحد الذي يقلص فرص النساء. وهناك حاجة لزيادة الكوتا النسائية لتخطي الفجوة التاريخية وإنهاء التمييز والوصول إلى تمثيل لجميع مكونات المجتمع. ذلك أن إعطاء مقاعد للكوتا يجب أن تكون على شكل نسبة مئوية لا تقل عن 30% في البرلمان وفي المجالس البلدية.

- تكون مشاركة النساء أفضل عندما تستطيع منظمات المجتمع المدني إشراك النساء في المجتمعات المحلية وإيجاد فرص لتمكين النساء وبحث حقوقهن المتساوية والمواضيع الأخرى ذات العلاقة.

- إجراء دراسات ومسوحات تظهر بشكل علني العقبات البنيوية التي تواجه النساء للوصول إلى مواقع صنع القرار، خاصة تلك المتعلقة بحقوق النساء أو تلك المتعلقة بنشاطات المدافعة والتأثير على الأحزاب السياسية والحكومة والمجتمع ككل.

- يمكن الاستفادة من المواثيق والادوات الدولية المتعلقة بحقوق النساء كمرجعيات، فعلى سبيل المثال فإن الاستخلاصات الوزارية لمؤتمر باريس عام 2013، قد عبدت الطريق أمام تحسين المشاركة السياسية للنساء. ولذلك فمن المفيد تعميم هذه الاستخلاصات وتوزيعها على المستويين الوطني والمحلي.

الآليات

يتطلب الوصول إلى التوازن الجندري في الحقل السياسي تغيير التشريعات وتغيير التوجهات العامة لتتماشى مع الاتفاقيات الدولية وللتغلب على الإرث التاريخي والثقافي المرتبط بقضية المرأة، ومن أجل مواجهة الموقف المضاد من قبل القوى المحافظة وتدخل رجال الدين والأصوليين في منع النساء من المشاركة في الحيز العام، أن يتم إعادة بناء المعايير للمطالبة بمستوى عالٍ من الوعي للمساعدة بإنهاء الصور النمطية الخاصة بالنساء والتقدم نحو مجتمع يعامل النساء والرجال على قدم المساواة وذلك عن طريق:

- إطلاق حوار مجتمعي على مستوى الوطن حول مشاركة النساء السياسية بحيث يشمل مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية من برلمانيين وبرلمانيات وأحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وأكاديميين وأكاديميات وإعلاميين وإعلاميات جنباً إلى جنب مع المسؤولين والمسؤولات من جانب الحكومة. والهدف من هذا الحوار إزالة الفجوة والجفاء حول مفهوم المشاركة السياسية وكيفية اتخاذ التدابير الإيجابية.

This project is funded by
The European Union

- والتوصل، من خلال الحوار، إلى "برنامج عمل مشترك" يؤكد على التعاون بين الأطراف المختلفة من أجل الدفع بقضية التغيير إلى الأمام في المجالات التشريعية والممارسات واتباع المنهج الحساس للنوع الاجتماعي للمشاركة في الحقل السياسي.
- إطلاق حوار وطني حول الكوتا النسائية لإشراك أكبر عدد من الناس والتأثير الإيجابي على الرأي العام.
- تشكيل تحالفات واسعة بين صفوف النساء والمنظمات النسائية بهدف تعظيم المشاركة العامة والمشاركة السياسية للنساء المبنية على الدفاع عن حقوق النساء.
- توفير أمكنة حيث تستطيع من خلالها الناشطات في الحقل السياسي تجميع ومناقشة قضايا حقوق النساء.

This project is funded by
The European Union